

Distr.: General

25 January 1999

Arabic

Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٤٤

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة ساندرو (نائبة الرئيسة) (رومانيا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظرا لغياب الرئيسة، رأسست الجلسة السيدة ساندرو (نائبة الرئيسة)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/53/12 و Add.1، A/53/325، A/53/328، A/53/413، A/53/486، A/53/494)

١ - السيد بال (نيوزيلندا): أشار إلى أن بلده يؤيد تماما الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال السنة الماضية في ظل مناخ دولي تتزايد فيه المصاعب، وأعرب عن قلقه بشأن ما جاء في تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من تساؤل احترام "المبادئ المتفق عليها" والانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية للاجئين. ورحبت في هذا الصدد بتعزيز التعاون بين المفوضية وسائر هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، ولا سيما العاملة منها في الميدان.

٢ - إن نيوزيلندا تدرك العبء الواقع على الدول المستقبلية للاجئين، ولا سيما عندما يتعلق الأمر ببلدان نامية، من جراء التدفق المفاجئ لعدد كبير من اللاجئين، وعمليات نزوح السكان بسبب الأزمة في كوسوفو ليست سوى آخر مثال على ذلك. ويجدر بالمانحين أن يساعدوا هذه البلدان على إقامة هياكلها الأساسية، ولا سيما هياكلها الأساسية التعليمية والصحية.

٣ - وأمام نزعة السخاء والإنسانية التي تتحلى بها البلدان النامية، يجدر بالبلدان المتقدمة النمو على الخصوص أن تعمل على ألا يعاني ملتمسو اللجوء من تساؤل احترام "المبادئ المتفق عليها". ولا ينبغي رد أي من ملتمسي اللجوء قبل أن يخضع طلبه لتقييم كامل وعادل. والالتزامات الإنسانية الدولية الناشئة عن اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ تنطويان على تكلفة اقتصادية: ويجب قبول هذه التكلفة.

٤ - إن البرلمان النيوزيلندي يعتزم سن قانون يحدد سبل الانتصاف والشروط الواجب توافرها في ملتمسي اللجوء ليفيدوا من وضعهم كلاجئين. وهذا القانون سيتيح للاجئين الحقيقيين تحديد مصيرهم في أقرب وقت، كما سيتيح للسلطات سرعة معالجة الطلبات غير القانونية التي تعيق عمل النظام وتجعل الرأي العام معاديا لملتمسي اللجوء. وقد تشاورت الحكومة النيوزيلندية مع المفوضية لوضع القانون الجديد المتعلق باللاجئين.

٥ - إن نيوزيلندا واحد من البلدان القليلة في العالم التي قبلت حصة سنوية من اللاجئين الذين توصي المفوضية بإعادة توطينهم.

٦ - إن موظفي المفوضية يعملون عامة في ظروف خطيرة. وينبغي التعجيل بتعزيز أمن الموظفين المكلفين بالأعمال الإنسانية. فالكثيرون منهم صاروا بالفعل في عداد المفقودين أو المصابين أو المقتولين.

٧ - السيدة شمونوفيتش (كرواتيا): أشارت إلى أن بلدها لا يزال يتحمل عبء مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الذين فروا من المناطق التي تحطمت مساكنها ولحق الدمار بهياكلها الأساسية. ويجدر، وفقا لما أكدته المفوضية السامية، التحلي بإرادة سياسية أقوى وتوفير المزيد من الموارد لتهيئة الظروف التي تقبل في ظلها المجتمعات المحلية عن طيب خاطر عودة الأقليات. ومن الضروري التشجيع على التأهيل والمصالحة لإتاحة عودة المشردين البالغ عددهم ١,٨ من ملايين الأشخاص بمحض إرادتهم. ولذلك قامت حكومة كرواتيا، على الرغم من الصعوبات البالغة، ببذل جهودها فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى إعادة الثقة، وكان لهذه الجهود نتائج لا يستهان بها.

٨ - وأضافت أن السلطات الكرواتية واصلت المسيرة في عام ١٩٩٨ بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية. وقد وقعت الحكومة الكرواتية، استعداداً لهذا الحدث، في نيسان/أبريل ١٩٩٧، اتفاقاً مع الإدارة الانتقالية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتعلق بالعودة في الاتجاهين، وأعدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ برنامجاً لاسترداد الثقة، والتعجيل بالعودة، وإعادة الظروف المعيشية في مناطق جمهورية كرواتيا التي تأثرت بالحرب إلى حالتها الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد البرلمان الكرواتي في حزيران/يونيه ١٩٩٨ برنامجاً لعودة وتوطين المشردين واللاجئين والأشخاص الذين أعيد توطينهم، وذلك على الصعيد الوطني، على أساس الحق غير القابل للتصرف في العودة الطوعية لجميع المواطنين الكرواتيين وكل من يمكن اعتبارهم لاجئين، بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، وعلى أساس تساوي جميع العائدين في الحقوق.

٩ - وفيما بين خريف عام ١٩٩٥ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تمت إعادة توطين حوالي ١٩٤ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد في كرواتيا، ولا يزال أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في البلد ينتظرون العودة. ولإيجاد حل دائم لهذه المشكلة، اعتمدت حكومة كرواتيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ برنامجاً مستمراً للتعمير يكمل برنامج العودة ويهدف إلى جذب الاستثمارات وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المضرورة. وتنظم الحكومة لهذا الغرض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بدعم من المجتمع الدولي، مؤتمراً عن التأهيل والتنمية. وتضع كرواتيا الآن على رأس اهتماماتها مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء التي يفرضها اللاجئون والمشرّدون.

١٠ - السيد نظمي (مصر): قال إن النزاعات التي تضاعفت أعدادها في السنوات الأخيرة ولدت تدفقات متزايدة من اللاجئين والمشردين الذين يتعين على المجتمع الدولي أن يكفل لهم الرعاية والحماية. ومن المهم الالتزام التام بمبدأ العودة الطوعية الذي يعد جوهر عمل المفوضية، ومحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق اللاجئين والمشردين. ويتوقف نجاح المفوضية على توافر الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، والالتزام الدول بمسؤولياتها. وينبغي النظر في مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين من منظور إقليمي ودولي، والتعاون والتنسيق بين البلدان المعنية وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة يمثلان حجر الزاوية لإيجاد حل دائم لمشاكل اللاجئين وضمان اندماجهم.

١١ - وأضاف أن حالة اللاجئين والمشردين في أفريقيا والشرق الأوسط لا تزال من أهم الشواغل التي تترك المجتمع الدولي. وعودة هؤلاء اللاجئين، ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون، وضمان سلامتهم وكرامتهم وتعويزهم عما فقدوه من ممتلكات يجب أن تظل أولوية خاصة ضمن أولويات الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لحل تلك المشاكل التي لا تمثل فقط عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة، بل تهدد أيضاً استقرار الدول وأمنها، ولا سيما البلدان المضيفة.

١٢ - إن هناك ضرورة لتعزيز الإمكانات المادية والبشرية للمؤسسات الإنسانية الدولية، ومنع الأطراف المتصارعة من استخدام اللاجئين كورقة في الصراع. ويجب من ناحية أخرى كفالة حرية الوصول إلى مناطق تجمع اللاجئين، واعتماد نهج متكامل للأعمال الإنسانية يأخذ في اعتباره أبعاد الصراع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، على أن يتم ذلك بالتشاور مع كل الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

١٣ - السيد يعقوبو (بنن): قال إن من أبشع انتهاكات حقوق الإنسان إرغام فرد أو جموع بأكملها من السكان على ترك بلادهم وديارهم ليظلوا على قيد الحياة، ولا سيما أن اللاجئين يتعرضون أحياناً لدى وصولهم إلى بلد اللجوء، لخطر طردهم أو إعادتهم إلى أوطانهم.

١٤ - إن من واجب المجتمع الدولي إذن أن يكفل حمايتهم، وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧. وترحب بنن بآليات التعاون التقني والاستراتيجيات وبرامج العمل التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي أتاحت التوصل إلى عدد من الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين المتعددة.

١٥ - ومضى يقول إن بلده، الذي بدأ منذ عام ١٩٩٠ تنفيذ عملية التحول إلى الديمقراطية، يستقبل عددا كبيرا من اللاجئين الأفارقة، وأنه استطاع بفضل المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يرفع مستوى حمايتهم إلى حد كبير. وقد وقع على الأخص مع المفوضية اتفاقا حول مشروع لإعادة توطين ٢٤٠ لاجئا سيتيح للمستفيدين منه أن يتجنبوا انعدام الأمان ومصاعب الاندماج التي كانوا يعانونها في بلد اللجوء الأول.

١٦ - ولما كان انتهاك حقوق الأشخاص واحدا من الأسباب الرئيسية لتحركات اللاجئين، فلا بد لمنع هذه الهجرات من التشجيع على احترام حقوق البشر. وكفالة حماية اللاجئين ومساعدتهم دون السعي إلى القضاء على أسباب المشكلة من شأنها أن تزيد هذه الظاهرة تفاقمًا ودوامًا.

١٧ - السيد كا (السنغال): أكد أن مشكلة اللاجئين مشكلة بالغة الخطورة في أفريقيا: ففي عام ١٩٩٦، كانت النزاعات قائمة في ما لا يقل عن ١٤ بلدا من بلدان القارة الـ ٥٣؛ ولا تشجع الأحوال في فترة ما بعد النزاع على عودة اللاجئين، في الوقت الذي لا تطبق فيه دائما اتفاقيات جنيف الدولية واتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية؛ وفي نهاية المطاف، ليست الإمكانيات البشرية والمادية والسوقية والمالية في كثير من الأحيان كافية لمواجهة تلك الحالات.

١٨ - ويتضح من تقرير الأمين العام عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/52/871-S/1998/318) أن الوقاية خير من العلاج: وينبغي تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير وتدعيم آليات منع المنازعات تدعima قويا. ولا بد كذلك من إعادة تأكيد مبدأ حياد الأعمال الإنسانية واحترام استقلال موظفي الشؤون الإنسانية وأمنهم.

١٩ - إن حكومة السنغال تسهم من هذا المنطلق في إنشاء الممرات الآمنة والممرات الإنسانية للتشجيع على مرور المعونة العاجلة إلى سكان غينيا - بيساو المدنيين. وهكذا استطاعت البحرية السنغالية إخراج آلاف الأشخاص وتوجيههم إلى داكار. كما أن تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أتاح تقديم مساعدة فورية لسكان غينيا - بيساو المدنيين. والأمل معقود على أن يتيح توقيع اتفاق أبوجا للسلام في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ سرعة عودة اللاجئين إلى بلدهم. والأمل معقود كذلك على أن يتمكن اللاجئين والمشردون من سيراليون وليبيريا من العودة في أقرب وقت إلى بلديهم.

٢٠ - إن مصير الأطفال اللاجئين يثير الكثير من المخاوف. وينبغي للمفوضية أن تواصل اعتبار عملها الموجه للأطفال عملا ذا أولوية، وكذلك عملها الموجه للمرأة والمسنين، وينبغي لها أن تعزز التعاون مع اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وسائر المنظمات غير الحكومية المعنية.

٢١ - وتستطيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا أن تضطلع بدور كبير. ففي أفريقيا، يتزايد تدخل منظمة الوحدة الأفريقية لحل الأزمات الإنسانية، بالتعاون مع المفوضية على وجه الخصوص. وينبغي للمفوضية أن تعزز تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية، على ألا يقتصر ذلك على مساعدة اللاجئين والمشردين، بل ليتداه إلى تحسين نوعية المعلومات عن النزاعات الدائرة في أفريقيا. وتشارك المفوضية بالفعل في اجتماعات لجنة منظمة الوحدة الأفريقية، وتؤيد تنظيم اجتماع وزاري أفريقي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في الخرطوم.

٢٢ - ومن المستحسن أيضا إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة التشاركية بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولقد قبل مؤتمر قمة الجماعة بكثير من الحفاوة مشروع عقد مؤتمر حول اللاجئين في غرب أفريقيا، بالتعاون مع المفوضية. وترى السنغال أن من الضروري، وفقا لما أوصى

به الأمين العام في تقريره (A/53/328)، ألا يُسمح بالحصول على مأوى في مخيمات اللاجئين للأشخاص الذين لا يستوفون الشروط اللازمة للتمتع بحماية دولية. وينبغي للبلد المضيف أن يجردهم من أسلحتهم، لكفالة حماية اللاجئين، وتأمين المخيمات، واحترام القانون الإنساني الدولي وأمن البلدان المعنية.

٢٣ - السيدة الحمامي (اليمن): قالت إن وفدها يرى ضرورة تعزيز التضامن الدولي خلال القرن القادم بهدف إيقاف النزاعات والتصدي للكوارث الطبيعية، التي تعد السبب الرئيسي في تشريد السكان وما ينتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية اجتماعية ضخمة في بلدان اللجوء. ومن المهم مساعدة بلدان اللجوء النامية.

٢٤ - وأضافت أن النزاعات الإثنية في القرن الأفريقي دفعت إلى تدفق آلاف اللاجئين من كل الجنسيات، من بينهم نحو ٦٠ ٠٠٠ صومالي، إلى اليمن، في حين أن عودة آلاف المغتربين اليمنيين، بعد حرب الخليج، تسببت في زيادة البطالة وفقدان مصدر كبير من مصادر العملة الصعبة. وعلى الرغم من كل تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، يبذل اليمن كل ما في وسعه لتقديم المساعدة للاجئين، حيث يتولى رعايتهم مباشرة نائب رئيس الجمهورية الذي يتعاون مع مكتب المفوضية.

٢٥ - إن من المهم، للتخفيف من حدة هذه المشكلة الإنسانية، أن يعزز المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية والدول المانحة، وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية، المساعدة التي تقدمها للاجئين، وأن توفر المزيد من الدعم للمفوضية، وأن تتقاسم الأعباء التي تثقل كاهل بلدان اللجوء النامية. ويمكن حل مشكلة اللاجئين في إعادة توطينهم وإدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية، مما يتطلب تكاتف جهود كل الجهات المعنية، وتسوية الخلافات بحلول سياسية، والتعاون الدولي.

٢٦ - السيد كوزي (أوكرانيا): قال إن حكومته تشاطر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قلقها بشأن اتساع نطاق تحركات اللاجئين والمشردين الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان، والنزاعات المسلحة، والتوترات الإثنية. ولما كان سكان معظم البلدان متعددة الأعراق، صارت حماية الحقوق، وعلى الأخص حقوق الأقليات، ضمانا لاستقرار المجتمعات.

٢٧ - إن المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، الذي أكد مدى تعقد عمليات الهجرة، يعد شاهدا على التضامن الدولي في هذا المجال.

٢٨ - وقد برهنت اللجنة التوجيهية التي اجتمعت للنظر في مدى تقدم برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر على أنها منبر مفيد للغاية للحوار فيما بين البلدان الأوروبية والحوار العالمي بشأن المسائل الإنسانية. فقد اهتمت اللجنة بصفة خاصة بمصير السكان المبعدين منذ فترة طويلة. وتؤيد الحكومة الأوكرانية النداء الموجه من اللجنة التوجيهية الذي يدعو إلى أن يتسم تنفيذ برنامج العمل بمزيد من الديناميكية وأن يكون مطوعا على نحو أفضل لما تتميز به البلدان من خصائص، وأن يتمتع بدعم سياسي ومالي حقيقي على الصعيدين الوطني والدولي. فمتابعة المؤتمر الإقليمي ليست مجرد عملية تقنية، بل يجب أيضا أن ترفع مستوى الأمن والاستقرار الدوليين، عن طريق السيطرة المناسبة على تدفقات المهاجرين.

٢٩ - إن التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومة أوكرانيا أتاح التوصل إلى حلول لمشاكل السكان المبعدين، ولا سيما التشجيع على إعادة توطينهم في القرم. ومن بين المبادرات المتخذة في إطار برنامج العمل، ينبغي أيضا ذكر اجتماع الخبراء المعنيين بحرية الانتقال واختيار محل الإقامة، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في كييف، والمؤتمر الدولي للمانحين المتعلق بإعادة توطين المبعدين السابقين العائدين إلى جمهورية القرم المستقلة، الذي عقد كذلك في كييف. ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، عملت أوكرانيا، بفضل اتخاذ تدابير

ذات طابع تشريعي واجتماعي وثقافي، على تيسير إدماج ما يقرب من ٢٦٠ ٠٠٠ مبعّد سابق في المجتمع الأوكراني.

٣٠ - ومن ناحية أخرى منحت أوكرانيا خلال السنوات الأخيرة حق اللجوء لحوالي ٣ ٠٠٠ شخص وفدوا من البلدان المجاورة أو من البلدان الآسيوية أو الأفريقية التي تمزقها النزاعات المسلحة والتوترات الإثنية. كما أنها اعتمدت عددا من القوانين المتعلقة بالهجرة تتفق، في نظر الخبراء الدوليين، مع المعايير الدولية المتصلة باللاجئين، مستعدة بذلك للانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بمركز اللاجئين وإلى بروتوكول عام ١٩٦٧.

٣١ - إن أوكرانيا تعد، بسبب موقعها الجغرافي، بمثابة محطة الانتظار التي يمر منها المهاجرون غير الشرعيين إلى أوروبا الغربية. وينطوي هذا المرور على أخطار جسيمة على أمن المدن والمناطق الحدودية. ويجب إذن الشناء على الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة لمساعدة أوكرانيا على وضع الهياكل المؤسسية التي ستتيح لها تحسين إدارتها لتدفقات المهاجرين هذه.

٣٢ - ونظرا لأهمية أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا بد لجميع الدول الأعضاء من أن تقدم لها كل ما تحتاج إليه من دعم للاضطلاع بمهامها على الوجه الأكمل.

٣٣ - السيد دا - وون (جمهورية كوريا): أعرب عن أسفه لأنه لا يزال هناك أكثر من ٢٢ مليون لاجئ في العالم على الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وما من بادرة أمل تلوح في الأفق نظرا لاستمرار النزاعات في كوسوفو وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٤ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد حل لمشكلة اللاجئين، ولا سيما أن تدفقاتهم وإقامتهم تسفر عن صعوبات اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية وسياسية خطيرة في البلدان المضيفة والبلدان المجاورة. ومن عوامل الارتياح أن اللجنة التنفيذية كرست دورتها التاسعة والأربعين لموضوع التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. ويجب أيضا الإشادة بالجهود التي تبذلها المفوضية في سبيل تحسين التعاون الإقليمي والدولي في إطار برامج من قبيل حلقات العمل التدريبية على إدارة حالات الطوارئ.

٣٥ - ويجب أن يكون التضامن الدولي وتقاسم الأعباء أكثر فعالية ومرونة. إذ لا يكفي تقديم المساعدة للاجئين، بل يجب أيضا مساعدة البلدان المضيفة وبلدان العودة. ولا غنى عن التعاون والتنسيق بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات حقوق الإنسان وصون السلم والتنمية لكفالة الانتقال السليم من الاندماج إلى التعمير. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إيجاد تسوية دائمة، ولا سيما في حالات النزاعات ذات الطابع الإثني أو الديني، دون توافر الإرادة السياسية الوطيدة.

٣٦ - إن مشكلة أمن موظفي الشؤون الإنسانية صارت مطروحة بوضوح بعد اختطاف السيد فانسان كوشتيل، رئيس مكتب المفوضية في فلاديفكا. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تضمن أمن موظفي المفوضية وغيرها من المنظمات الإنسانية الذين يخاطرون كثيرا بحياتهم في الميدان. وحينما كانت جمهورية كوريا تتولى رئاسة مجلس الأمن، عقدت حوارا مفتوحا بشأن مشكلة حماية أنشطة المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين وغيرهم من الأشخاص المضطربين من النزاعات، وأتاح هذا الحوار توعية المجتمع الدولي بهذه المسألة المعقدة.

٣٧ - إن جمهورية كوريا ترى أن التضامن الدولي وتقاسم الأعباء هما السبيلان الوحيدان إلى إيجاد حل دائم للمسائل الإنسانية والسياسية المتصلة بمشكلة اللاجئين. وقد ضاعفت جمهورية كوريا من جانبها تبرعاتها المالية المقدمة إلى المفوضية ١٥ ضعفا، فارتفعت من ١٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١,٥ من ملايين الدولارات في عام ١٩٩٧. وتعتزم جمهورية كوريا، على الرغم من الصعوبات المالية التي تمر بها حاليا، أن تستمر في بذل هذا الجهد ومتابعة تعاونها مع المفوضية وسائر المنظمات الدولية من أجل إيجاد حل شامل لمشاكل اللاجئين.

٣٨ - السيد نيكيفوروف (الاتحاد الروسي): قال إن من بين أولويات بلده إيجاد حل لمشكلة تحركات السكان سواء كان ذلك داخل روسيا أو في غيرها من بلدان رابطة الدول المستقلة، والعمل، تحقيقا لذلك، على تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، الذي عقد في جنيف في عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك المؤتمر، عملت روسيا على تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان، وتحسين التشريعات المتصلة باللاجئين وغيرهم من فئات المهاجرين. كما أنها عززت نظامها للسيطرة على الهجرة وحسنت الحالة الصحية للمهاجرين. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا يزال وجود اللاجئين والمهاجرين يشير مشاكل خطيرة.

٣٩ - إن أكثر من ٥ ملايين شخص قادم من بلدان الرابطة ودول بحر البلطيق قد أعيد توطينهم في روسيا منذ عام ١٩٩٢، وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، كان ١٧٣ ٠٠٠ منهم قد حصلوا على مركز لاجئ، كما حصل ٩٦٦ ٠٠٠ شخص على مركز مشرد مرغم. ومنذ فترة، بدأت تهدأ تحركات السكان الوافدة من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. ومع ذلك، لا تزال جموع غفيرة من المهاجرين تمر بروسيا: فأكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ أجنبي يقيمون حاليا إقامة مخالفة للقانون في إقليم الاتحاد الروسي، وعددهم في زيادة مستمرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد الدول المضروبة من تلك المشكلة، ولا سيما ما يمر منها، على غرار روسيا، بصعوبات اقتصادية ومالية.

٤٠ - إن الوفد الروسي تلقى بارتياح تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (A/53/12) الذي ينص بوضوح على أن الأحكام المؤسسية والإطار الذي توفره الاتفاقيات تتيح للمفوضية التصرف بفعالية عند نشوء أزمة إنسانية، وتنفيذ سياسة متسقة لمساعدة الأشخاص المرغمين على مغادرة محال إقامتهم. وتعرب الحكومة الروسية عن امتنانها للمفوضة السامية (ولا سيما ممثلها في موسكو) وللمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لما قدموه لها من دعم لتنفيذ برامجها، وتشكر كذلك البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت في إنجاز برنامج العمل الذي أقره المؤتمر.

٤١ - إن مسألة تحركات السكان في رابطة الدول المستقلة ما زالت مع الأسف لا تستحوذ على الاهتمام الكافي من المجتمع الدولي، كما أن الجهود التي تبذلها روسيا وسائر بلدان الرابطة للحصول على الدعم من البلدان المانحة لا تؤدي إلى النتائج المنتظرة، كما هو مذكور في تقرير الأمين العام عن متابعة المؤتمر (A/53/413). وينبغي إنشاء آلية دولية للتضامن بغية إيجاد حل لمشكلة اللاجئين، واعتماد مشروع القرار الذي ستعرضه على اللجنة الثالثة بتأييد من وفود أخرى، والذي سيشكل خطوة إلى الأمام على طريق تنفيذ قرارات المؤتمر.

٤٢ - السيد يوفانوفيتش (لجنة الصليب الأحمر الدولية): أكد أن أبسط القواعد الإنسانية تنتهك في حالات النزاعات المسلحة والعنف الداخلي. ويكون الوضع سيئا للغاية في حالة النزاعات ذات البعد الإثني، حيث يصبح المدنيون هدفا للمتحاربين، وكذلك في النزاعات التي قال إنها "مقوضة للهيكل" والتي تتسم بتفكك هيكل الدولة وانهايار حلقات القيادة وازدهار الإجرام بدعوى العمل السياسي.

٤٣ - إن المادة ٣ من اتفاقيات جنيف الأربع تفرض معاملة جميع الأشخاص غير المشاركين في الأعمال القتالية - ومن ثم المشردين داخليا واللاجئين والعائدين - معاملة إنسانية. والبروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بتلك الاتفاقيات يمنع الانتقال القسري ويقر حق الضحايا في الحصول على المساعدة. وينبغي أن يؤدي احترام القانون الإنساني الدولي إلى منع جزء كبير من تحركات السكان، وكفالة أمن من اضطروا رغم ذلك إلى مغادرة ديارهم.

٤٤ - وتعمل، لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، على مساعدة المدنيين على البقاء في محال إقامتهم وعلى حماية الملايين من "اللاجئين الداخليين". وتولي اللجنة اهتماما كبيرا للمبادئ التوجيهية المتصلة بانتقال الأشخاص داخل بلادهم، فمع أن هذه المبادئ غير ملزمة قانونا، فإن بإمكانها المساعدة في الترويج لمعايير القانون الإنساني الدولي في هذا المجال.

٤٥ - إن مساعدة المشردين تستلزم تنسيقاً فعالاً: ولذلك تثنى اللجنة على المبادرة التي اتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإيجاد أرضية مشتركة بشأن مسألة المشردين وإنشاء مصرف للبيانات. وتنسق اللجنة أنشطتها مع أنشطة المفوضية بحيث يتحقق الاستغلال الأمثل للموارد. وكانت تلك هي الحال ولا سيما في كوسوفو وسري لانكا وكولومبيا.

٤٦ - وأنهى المتكلم كلمته معرباً عن استيائه لارتكاب عمليات اختطاف الرهائن التي يمكن أن تجعل هيئات المساعدة تتراجع عن أداء مهامها. ولا بد من كفالة أمن موظفي العمليات الإنسانية.

٤٧ - السيد بهاتي (باكستان): أشار إلى أن عدد اللاجئين الذين يجب على المفوضية رعايتهم لم ينخفض منذ عام، وأن النزاعات في كوسوفو وغرب أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى كانت سبباً في حدوث انتقالات جماعية جديدة للسكان. وينبغي، كوضع أمثل، أن يتمكن جميع اللاجئين من العودة الطوعية إلى ديارهم. والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ضرورية لتهيئة الظروف المناسبة لتلك العودة: عن طريق إحلال السلام والأمن، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وإزالة الألغام، وتهيئة ظروف مقبولة للمعيشة والعمل.

٤٨ - إن اللاجئين يفرضون عبئاً ثقيلاً على البلدان المضيفة، ويتسببون في مشاكل إدارية واقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة. وهنا أيضاً تكون المعونة المقدمة من المجتمع الدولي ضرورية، ولو لتشجيع البلدان المضيفة على الاستمرار في استقبال اللاجئين.

٤٩ - إن مبدأ الحق في اللجوء يؤوّل مع الأسف بطريقة تتعمد تقييده يوماً بعد يوم، حتى في البلدان المتقدمة النمو. ولا بد من أن تطبق جميع البلدان المبادئ الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين.

٥٠ - ونظراً لتزايد جموع اللاجئين في مختلف أرجاء المعمورة، فمن دواعي السرور أن اختارت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية "تقاسم الأعباء" موضوعاً لدورتها التاسعة والأربعين، إذ لا يقوى أي بلد بمفرده على مواجهة تدفقات جموع السكان، كما أن نظم حماية اللاجئين تتعرض لخطر غياب نظام عادل لتقاسم الأعباء، ثم إن القدر شاء أن يتمركز اللاجئين في بلدان نامية بعينها. غير أن حماية اللاجئين مسؤولية دولية يجب تحملها على جميع الصعد.

٥١ - إن باكستان استقبلت ٣,٢ ملايين لاجئ أفغاني. وذلك هو أكبر حشد من اللاجئين في العالم. ولم تحصل باكستان على أية مساعدة خلال السنتين الأوليين. ومنذ ذلك الحين، ساعدها المجتمع الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومختلف هيئات الأمم المتحدة، لكن تلك المساعدة انخفضت كثيراً في الفترات الأخيرة، رغم أن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ أفغاني لا يزالون يعيشون اليوم في باكستان.

٥٢ - ولن تستطيع باكستان إدماج تلك الجموع؛ والبلدان التي تقترح ذلك هي البلدان التي تميزت بانتهاج سياسة رد اللاجئين. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد المفوضية في إعداد خطط عودة اللاجئين إلى أوطانهم وإدماجهم في المجتمع. وأياً كانت الخلافات الأيديولوجية أو السياسية مع حكومة كابل، فمن غير المقبول أن تقع المعاناة من جراء ذلك على النساء والأطفال والمعوّقين. ومن شأن المساعدة الدولية في مجال التعمير وإدماج اللاجئين في أفغانستان أن تيسر إحلال السلام والانسجام بين الأعراق. ومن المرجح أن يكون هذا هو أفضل خيار، ليس فقط على الصعيد الإنساني، بل وعلى الصعيد السياسي أيضاً.

٥٣ - السيد الكوهيني (برنامج الأغذية العالمي): قال إن دور برنامج الأغذية العالمي تطور كثيراً منذ إنشائه في عام ١٩٦٣. فالبرنامج الذي كان يهتم أساساً بتوفير المعونة الغذائية ودعم مشاريع التنمية في بادئ الأمر، وسع تدريجياً نطاق تقديمه للمعونة ليشمل اللاجئين، وبدأ في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ العمل، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على مساعدة اللاجئين الأفغان والخمير الفارين من كمبوديا. وفيما بين عامي ١٩٨٦ - ١٩٩٢، ارتفع عدد المستفيدين من المساعدة التي يقدمها البرنامج بنسبة ٤٠ في المائة. واليوم

أصبح أكثر من نصف أنشطته وما يقرب من ٧٠ في المائة من نفقاته مكرسة لتقديم المعونة للاجئين وللإغاثة في حالات الطوارئ. وفي عام ١٩٩٧، قدم البرنامج معونات لنحو أربعة ملايين لاجئ وعائد، و ١٥ مليون شخص مشرد وشخص ذي عسرة، و ١٠ ملايين ضحية من ضحايا الكوارث الطبيعية؛ وكُرس ٩٠٠ مليون دولار للإغاثة في حالات الطوارئ، و ٣٢٧ مليوناً للبرامج الإنمائية. وهو مستعد للتدخل في أي وقت في عمليات الإغاثة والأنشطة الإنمائية، مما يفسر ما تحقق من نتائج رائعة.

٥٤ - إن الأعمال التي يقدمها البرنامج من أجل اللاجئين تتمثل بصفة خاصة في تلبية احتياجاتهم الغذائية ومساعدتهم على الحصول على عمل، مما يسهم أيضا في تخفيف جزء من الأعباء التي يفرضها اللاجئون على الهياكل الأساسية لحكومات البلدان المضيفة. ويعمل البرنامج جاهدا على التخفيف من حدة الآثار المترتبة على البيئة بسبب تدفقات جموع اللاجئين. وهو يعمل أيضا على كفالة إدماج العائدين في المجتمع. وصار البرنامج اليوم قادرا على التدخل بفعالية في جميع الظروف. فهو يمتلك، بفضل مشاريعه الإنمائية في أمريكا اللاتينية، احتياطيًا من المواد الغذائية في تلك المنطقة يكفي لتقديم المساعدة الفورية لضحايا الإعصار ميتش. ويعمل البرنامج جاهدا، من ناحية أخرى، في إطار تدخلاته في حالات الطوارئ، على إصلاح الهياكل الأساسية (شبكات الطرق وسكك الحديد، ومنشآت الموانئ) بهدف تيسير نقل الأغذية وأنشطة التأهيل اللاحقة، كما هي الحال، على سبيل المثال، في موزامبيق وأنغولا والقوقاز.

٥٥ - إن تأمين الانتقال من حالة النزاع إلى السلام، كما أكدت المفوضية، عملية معقدة، وينبغي تعزيز علاقات التآزر التشغيلي بين مختلف هيئات الأمم المتحدة المكلفة بالمسائل المتصلة بالسلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية.

٥٦ - ويقيم البرنامج علاقات متميزة مع المفوضية منذ توقيع أول مذكرة تفاهم في عام ١٩٨٥. واعتبارا من عام ١٩٩٢، أصبح البرنامج مكلفا بحشد المنتجات الغذائية الأساسية وتعبئة الأموال المستخدمة في نقلها إلى الخارج لتنفيذ جميع عمليات الإغاثة تقريبا التي تجريها المفوضية من أجل اللاجئين، وهو مكلف كذلك بتوصيل المنتجات الأساسية إلى نقاط التسليم المتقدمة في البلدان المستفيدة. وتم في عام ١٩٩٧ توقيع مذكرة تفاهم جديدة تنص بخاصة على إجراءات لتقييم عدد المستفيدين واحتياجاتهم، واتباع جميع خطوات توصيل الأغذية. ومنذ ذلك الحين، اتخذ عدد من المبادرات، منها على الأخص إعداد اتفاق ثلاثي بين المفوضية والبرنامج وشركائهما في التنفيذ، ووضع توجيهات فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات الغذائية وولاية البعثات المشتركة لتقييم الاحتياجات من المعونة الغذائية والتغذية الانتقائية.

٥٧ - وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يعيد البرنامج تأكيد الحق الأساسي لكل إنسان في عدم المعاناة من الجوع. وينشغل البرنامج بصفة خاصة بمصير الأشخاص المشردين على أثر وقوع الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يسببها البشر. وفي العام الماضي، قدم البرنامج معونة غذائية لنحو ١٥ مليوناً من المشردين الذين يتراوح عددهم بين ٢٠ و ٢٥ مليون شخص، وغالبيتهم (٧٠ في المائة)، من النساء والأطفال. واختتم كلامه مؤكدا مرة أخرى أهمية المبادئ التوجيهية المتصلة بمساعدة المشردين، التي قام أول الأمر بنشرها بين أفراد مجلس الإدارة، والتي تستهدف بصفة خاصة أكثر الفئات ضعفا، مثل النساء الحوامل، والأمهات حديثات الولادة، والأمهات المسؤولات عن رعاية الأسرة، والقصر غير المصحوبين.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٥.

— — — — —